S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25901
8 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

إن الغرض من هذه الرسالة هو إبلاغكم بتطورات تتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقات السلم في السلفادور، فهي تخص إنهاء التشكيل العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وتدمير ما بقي من أسلحتها ومعداتها.

وكما علم أعضاء مجلس الأمن خلال مشاورات رسمية جرت يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدى انفجار في ورشة لإصلاح السيارات في ماناغوا بنيكاراغوا يوم ٢٣ أيار/مايو إلى اكتشاف مخبأ للأسلحة به أشياء منها عدد من القذائف جو - جو، وكميات كبيرة من الذخائر والأسلحة العسكرية، فضلا عن متفجرات مصنوعة من البلاستيك ومواد أخرى. ووجدت أيضا عدة وثائق منها ٣٠٠ جواز سفر من مختلف الجنسيات. وبناء على وفرة الأدلة الموجودة في الورشة، ربطت سلطات نيكاراغوا بين القوات الشعبية للتحرير - وهي إحدى فصائل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - ووجود هذه الأسلحة غير المشروعة على أرض نيكاراغوا. وعلى الرغم من أن قيادة هذا التنظيم قد أنكرت في البداية أية صلة بالحادث، فإنها اعترفت بسرعة بمسؤوليتها عن وجود هذا المخبأ وأوضحت أنه من المخلفات المؤسفة لسنوات الصراع، غير أنها أنكرت في الوقت نفسه أنها تعتزم اللجوء إلى استخدام الأسلحة سبيلا للضغط السياسي، كما عرضت كامل تعاونها في إيضاح الحقائق.

وبناء على دعوة من حكومة نيكاراغوا، سافر يوم ٢٩ أيار/مايو إلى ماناغوا ممثلي الخاص في السلفادور بصحبة عدد من أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من أجل التعاون في التحقيق الذي بدأته سلطات نيكاراغوا. وعلى الرغم من أن السيد راميريز - أوكامبو قد عاد الآن إلى السلفادور فإن البعثة ظلت في نيكاراغوا للمساعدة في التخلص من الأسلحة وللتحقيق في الوقائع التي تلابس اكتشافها. وأثبتت الشواهد التي جمعت حتى الآن، مع الاعتراف الصريح من قيادة التنظيم المسؤول في الجبهة، أن الأسلحة كانت ملكا لهذا التنظيم، وأن بعض أعضائه شاركوا في صيانتها. والتحقيقات مستمرة لتحديد المسؤوليات بمزيد من الدقة. وستدرس هذه التحريات أيضا احتمال اشتراك منظمات غريبة، أو أشخاص غرباء، عن السلفادور. وقد قدم قادة هذا التنظيم التابع للجبهة معلومات عن وجود مستودعات سرية أخرى في نيكاراغوا بها كميات كبيرة من الأسلحة. وهناك أخصائيون من البعثة يعملون حاليا مع فريق من نيكاراغوا لفرز المعدات العسكرية الموجودة في هذه المستودعات والتخلص منها.

وبصرف النظر عن نتائج التحقيق الجاري فإن من واجبي أن أؤكد أن استمرار وجود مستودعات سرية للأسلحة، أيا كانت أسبابه، هو مدعاة للقلق البالغ، وأن عدم إدخال هذه الأسلحة في القائمة النهائية التي قدمتها الجبهة إلى البعثة تثير أسئلة خطيرة تتعلق بالثقة والأمانة. ويجب أن يكون واضحا للمسؤولين أن عملية السلم في ذاتها قد تتعرض للخطر إذا تكررت هذه الحوادث الهدامة. وأنا أشير هنا بارتياح إلى أن الجبهة تتعاون مع البعثة من أجل العثور على المخابئ المحتمل وجودها من الأسلحة الباقية في السلفادور وإزالتها. وجدير بالذكر أيضا أن الجبهة وافقت، بطلب من البعثة، على التدمير الذي حصل يوم ٤ حزيران/يونيه للأسلحة المتقدمة الموجودة في السلفادور، وهو ما أشارت إليه الفقرة ١٥ من تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/25516 و Add.1-3). وكما هو معروف، كان إتلاف هذه الأسلحة مقررا في موعد يتفق مع امتثال الحكومة الكامل لتوصية اللجنة المخصصة، أي في نهاية حزيران/يونيه. والمأمول أن تكون هذه الأحداث نهاية لعملية إتلاف جميع أسلحة الجبهة، وبالتالي إزالة مصدر للشك كان يؤثر في عملية السلم.

وينبغي أن تكون سرعة حل هذا الحادث مشجعة للحكومة على التعجيل بجمع الكميات الكبيرة من الأسلحة الهجومية التي لا تزال في أيدي جهات خاصة في السلفادور. فهذا يزيد من الثقة لدى سكان السلفادور، وبالتالي يعزز عملية المصالحة الوطنية التي هي الهدف الأعلى لاتفاقات السلم.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أنظار أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

- - - - -